



كي بي ام جي
منطقة رقم ٢٥ الدائري الثالث
ص.ب: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون : ٩٧٤ ٤٤٥٧ ٦٤٤٤
فاكس : ٩٧٤ ٤٤٤٢ ٥٦٢٦
الموقع الإلكتروني : home.kpmg/qa

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في مجمع شركات المناعي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كلفنا مجلس إدارة مجمع شركات المناعي (ش.م.ع.ق) ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تقييم وتنفيذ والفاعلية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) الخاصة بعمليات قطر (باستبعاد عملياتها الخارجية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ("البيان"). عدد عمليات قطر التي تشكل جزءًا من نطاق هذه المهمة محدد بالإيضاح رقم ٢٥ على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان المتعلق بعمليات قطر ، الذي وقعه المدير التنفيذي والمدير المالي وتمت مشاركته مع كي بي ام جي في ١١ مارس ٢٠٢١ وسيتم تضمينه في التقرير السنوي للمجموعة ، ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات:
- الإيرادات والذمم المدينة
- شراء الدفع
- والخزينة
- والمخزون
- والممتلكات والآلات والمعدات
- والموارد البشرية وكشف الرواتب

مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

- ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية
- والضوابط على مستوى الشركة
- وضوابط الرقابة العامة على تقنية المعلومات
- وضوابط الإفصاح
- تصميم وتنفيذ و فحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة
- تحديد فجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعية لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة.
- تخطيط وأداء اختبارات الإدارة وتحديد أوجه القصور في الرقابة.
- إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديوي و المعروف بـ COSO ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية")،
- تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل لجنة المنظمات الراعية وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتفويضات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات قطر.
- إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.
- كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

مسؤولياتنا (تابع)

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحافظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا أيضاً تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها عمليات قطر على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها الشركة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب وتعمل بفاعلية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة الشركة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
- فحص المجالات التي تقع ضمن النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية المجمعة لعمليات قطر كما هو محدد بالإيضاح رقم ٢٥ على البيانات المالية الموحدة،
- تقييم كفاية التالي:
 - مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - ضوابط الإفصاح المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
- فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.

مسؤولياتنا (تابع)

- معاينة خطوات سير اختبار الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء اختبار معاينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛
- تقييم أهمية أي نقطة ضعف حددتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
- تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
- فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى معقولية الاختبارات الخاصة بطبيعتها ومداهم وتوقيتها، وما إذا تم إسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
- فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أُجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
- إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي سترج في التقرير السنوي للشركة أو أي تقرير آخر. لم نحصل على المعلومات الأخرى التي يجب أن تدرج في التقرير السنوي أو أي تقرير آخر والذي يتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم إدراج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. عند قراءتنا للتقرير السنوي أو أي تقرير آخر، إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية لعمليات قطر، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معالجة المعلومات أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسباً لفترات مستقبلية إذا حدث تغيير في الظروف أو تراجع في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استنادًا إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. وضعت الشركة أهداف الرقابة داخليًا استنادًا إلى المعايير الواردة في إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبيّنة في هذا التقرير ورهناً نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية لعمليات قطر على التقارير المالية صُممت وطُبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة ولهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كليًا (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة) أو جزئيًا، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.



جوبال بالاسويرامانيام

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥١

بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،

رخصة رقم ١٢٠١٥٣

١٧ مارس ٢٠٢١

الدوحة

دولة قطر

مرفق: بيان الإدارة بشأن الضوابط الداخلية للإبلاغ المالي